٣ ملايين عداد آلي تصل إلى سورية قريباً

حدّى لـ«الوطن»: المؤشر الآلي للتخلص من الفساد

الوطن

اشتكى مواطنون من قيام بعض موظفي التأشيرات وقاطعي التيار الكهربائي التابعين لوزارة الكهرباء في منطقة ريف دمشق بالتلاعب بتأشيرات العدادات، وقبضهم للرشاوى من المواطنين.
مدير كهرباء ريف دمشق خلدون حدّى أكد وجود الكثير من الشكاوى في الفترة الأخيرة بهذا الخصوص في منطقة ضاحية الأسد، لافتاً إلى تراكم الفواتير على المواطنين في تلك المنطقة بسبب عدم قدرة الموظف أخذ التأشيرات على مدار ثلاث دورات وخاصةً منطقة الجزيرة الرابعة بسبب الأوضاع الأمنية في تلك المنطقة آنذاك.
وأكد حدّى أنه في حال وصول أي شكوى عن أي حالة فساد فسيتم أخذ الإجراءات اللازمة، مشيراً إلى وجود موظف مراقب على عمل المؤشرين يقوم بأخذ عيّنات عشوائية يقارنها مع تأشيرات المؤشرين من حيث التاريخ والصلاحية، بالإضافة إلى وجود ورقة باسم تدقيق التأشيرات يُكتب فيها تأشيرة المؤشر وتاريخها وتأشيرة المراقب وتاريخها، لافتاً إلى إجراء اجتماعات دورية للمؤشرين لتنبيههم بأنه عند ارتكاب أي خطأ أو فساد سيتم فصلهم مباشرةً من الخدمة كما حصل مع عدد من العاملين الذين تم كشفهم.
وأشار حدّى إلى وجود بعض المشاكل تتسبب بارتفاع الفواتير تعود أحياناً إلى سرقة الكهرباء من الجوار بنفس البناء فتأتي فاتورة كبيرة على العداد المسروق منه.
وبيّن حدّى بأن المؤسسة العامة للكهرباء طرحت فكرة المؤشر الآلي لجلب عدد كبير من العدادات بحيث تصل التأشيرات بشكل آلي ويتم قطع الكهرباء بشكل آلي بغية إلغاء عمل موظف التأشيرات وقاطع التيار للخلاص من الفساد.
وأوضح حدّى أنه من خلال هذه العدادات الآلية يمكن التعرف على مكان الحمولات الكبيرة وكشف السرقات عن بُعد.
وأكد حدّى وجود ٣ ملايين عداد آلي ستصل إلى سورية خلال فترة قريبة في حال توافر الاعتمادات مبيّناً أن هذا ما تسعى إليه وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء.

٢,٣ مليار ليرة أضرار الأبنية المدرسية في ريف حمص الشمالي

الإبراهيم لـ«الوطن»: خطة إسعافية لتأهيل ٦٤ مدرسة مع بداية العام الدراسي

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير التربية بحمص أحمد الإبراهيم لـ«الوطن» أن قيمة الأضرار الإجمالية للأبنية المدرسة في ريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي بلغت نحو٢,٣ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن اللجان المختصة في دائرة الأبنية المدرسية قامت بجولات ميدانية على جميع المدارس برفقة الموجهين التربويين في مختلف المجمعات التربوية للكشف عن أضرار.
وبين الإبراهيم أن عدد الأبنية بلغ نحو ٢٠٠ مبنى مدرسي في كل من مدينة الرستن وريفها وبلدات تلبيسة والغنطو والدار الكبيرة وتير معلة والقرى المحيطة بالريف الشمالي وقرى منطقة الحولة بالريف الشمالي الغربي، لافتا إلى أن بعض المدارس والأبنية المدرسية أضرارها بسيطة لم تتجاوز نسبة الأضرار فيها ٢٠ ٪ وبعضها الآخر شبه مدمر بالكامل ويحتاج إلى إعادة بناء من جديد وزادت الأضرار فيه على نسبة ٩٠ ٪، مشيراً إلى أن الإحصائية اقتصرت على البناء المدرسي للتعليم الأساسي فقط ولم تشمل رياض الأطفال وغيرها.
وأوضح الإبراهيم أن عدد الأبنية المدرسية في مدينة الرستن والقرى التابعة لها ٤٤ مدرسة وتراوحت الأضرار فيها من إنشائية ومعمارية ومفقودات ما بين ٣٥ و٩٥ ٪ وبلغت القيمة التقديرية لمعالجة الأضرار وإعادة التأهيل والإعمار فيها ٧٥٠ مليون ليرة سورية، على حين يبلغ عدد المدارس في بلدة تلبيسة والقرى المحيطة والمجاورة ٦٣ مدرسة وتراوحت الأضرار فيها ما بين ٤٥ و٩٠ ٪ تحتاج إلى مبلغ ٨٥٠ مليون ليرة سورية لإعادة تأهيلها كما كانت سابقا.
ووصل عدد المدارس في قرى منطقة الحولة ٣٧ مدرسة وتراوحت نسبة الأضرار فيها ما بين ١٠ و٥٠ ٪ وبلغت القيمة التقديرية لمعالجة الأضرار وإعادة التأهيل ٤٠٠ مليون ليرة سورية، وبلغت نسبة الأضرار في باقي الأبنية المدرسية بمختلف القرى والبلدات ما بين ١٥ و٨٠٪ وصلت القيمة التقديرية لمعالجة الأضرار فيها وإعادة تأهيلها إلى أكثر من ٣٧٥ مليون ليرة سورية، مؤكداً الانتهاء من إعداد الدراسات اللازمة والكشوفات المالية التقديرية لكل مدرسة على حدة للبدء بأعمال إعادة التأهيل والإعمار فور رصد الاعتمادات اللازمة لها.
وكشف الإبراهيم أنه تم العمل على وضع خطة إسعافية تتضمن صيانة إسعافية للأضرار في ٦٤ مدرسة بمختلف القرى والبلدات بحسب الحاجة والأولوية لتكون جاهزة لاستقبال الطلاب مع بداية العام الدراسي القادم، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من إعداد الدراسات والكشوفات المالية اللازمة للخطة الإسعافية وقد بلغت القيمة التقديرية لها نحو٦٠٠ مليون ليرة، مبيناً أن المديرية وجهت كتابا لمديرية التخطيط في وزارة التربية والتعليم وخاطبت كلاً من الوزارة والمحافظة لتخصيصها بالمبالغ المالية اللازمة، ولافتاً إلى أنه سيتم البدء بأعمال إعادة التأهيل والصيانة الإسعافية لتلك المدارس فور رصد الاعتمادات المالية لها.
وأشار الإبراهيم إلى أن منظمة اليونيسيف أبدت قبولها بصيانة ٢٥ مدرسة في كل من الرستن وتلبيسة وتلدو ضمن برنامج التدخل السريع وذلك بالتنسيق مع مديرية التخطيط في كل من الوزارة والمحافظة ضمن شروط القبول لدى المنظمة، مشيراً إلى أن عدداً من المدارس المتبقية سيتم صيانتها من خلال موازنة إعادة الإعمار من ضمن المبلغ الذي خصصته الحكومة والبالغ ٥٠ مليار ليرة سورية لصيانة البنى التحتية والمدارس وتوفير الخدمات اللازمة للمناطق المحررة حديثا ومن ضمنها الريفان الشمالي والشمالي الغربي لمدينة حمص، مضيفاً إن باقي الأبنية المدرسية القابلة للصيانة تم التخطيط لإعادة تأهيلها في خطة إعادة الإعمار لعام ٢٠١٩.

عروض مخفضة لموسم الصيف

يازجي لـ«الوطن»: مع عودة الأمان إلى دمشق وريفها المنشآت السياحية تتسابق للعودة للعمل

فادي بك الشريف

توقع وزير السياحة بشر يازجي أن يكون الصيف السياحي جيداً بشكل كبير هذا العام، وخاصة أن المنشآت السياحية بقيت تعمل بإشغال مرتفع، في ظل عودة الأمن والأمان في دمشق وريفها وحلب ومختلف المحافظات، كما أن نسب الإشغال جيدة جداً في الفنادق، مع تحسن نسب القدوم السياحي إلى سورية، والتعويل على عودة الاستثمار والقدوم السياحي بشكل أكبر مستقبلا.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال يازجي: بعد عودة الأمن والأمان إلى ريف دمشق وتحرير العاصمة دمشق من الإرهاب، تتسابق المنشآت السياحية لإثبات نفسها والعودة للعمل، مبيناً أن ٤ منشآت كبرى بدأت بالعمل على طريق المطار وهناك من أعاد إقلاع وترميم مشروعه، مضيفاً إن منشآت بلودان بالمجمل عاودت عملها ومنها منشآت كانت متضررة، إضافة إلى منشآت صيدنايا، كما أن ٢٧ منشأة كانت متضررة عادت للعمل، ومعظم المصايف السورية عادت للعمل وكانت كفيلة بتحقيق منافسة.
ولفت يازجي إلى الترخيص لبعض المنشآت المتخصصة بالأنشطة السياحية وتقديم الخدمات المتكاملة للمواطنين والسياح، مبيناً في سياقه أنه يتم العمل على تأهيل فندق تدمر السياحي الذي تملكه الوزارة من خلال صيغ تشاركية جديدة، كما تم بدء العمل بافتتاح مركز خاص بالزوار «زوار اليوم الواحد»، متوقعاً الإقبال الكبير على تدمر خلال الفترة القادمة.
ويأتي تصريح يازجي على هامش افتتاحه معرض للسياحة الداخلية في فندق داما روز بدمشق، والذي يشارك فيه عدد كبير من الفنادق والمكاتب والمؤسسات السياحية بالمحافظات يقدر عددها بـ٥٢ منشأة لتقديم عروض مخفضة ومشجعه تحضيرا لموسم الصيف، ضمن إطار تشجيع السياحة الداخلية.
وقال يازجي: هناك عودة لمكاتب السياحة والسفر والعديد من المنشآت السياحية لذلك كان لابد من مشاركة جميع المكاتب والمؤسسات من أجل تنشيط عملها سواء في مجال السياحة الداخلية والخارجية وإتاحة الفرصة لأصحاب المنشآت الفندقية لتقديم عروضهم في مجال الإقامة وتقديم منتجات جديدة ضمن إطار الأنشطة السياحية، وذلك ضمن الخطة الترويجية التي تعمل عليها الوزارة، مع خلق المنافسة بين الشركات والمكاتب لتقديم الخدمات والإعلان عن الحسومات والعروض على الليالي الفندقية.
واضاف: نركز على تقديم جميع المنتجات السياحية المتاحة أمام المواطن على صعيد الأنشطة الجاذبة وتشجيع المنشآت التي تقدم الأنشطة المرافقة لخدمات الإقامة والإطعام، مع تشجيع التعاون بين المؤسسات السياحية على اختلافها لاستكمال البرامج السياحية أمام المواطن، وتقديم العروض المميزة من الشركات التي تقدم على السياحة الداخلية، مع تحضير المكاتب والشركات والمؤسسات لمشاركة مهمة على صعيد تشجيع السياحة الخارجية مع تحسن الواقع الأمني بشكل عام.
ولفت يازجي إلى أن كل الوسائل أصبحت متاحة، من ضمنها البرامج التي تقدمها إدارة الترويج والإعلام السياحي في مساعدة المنشآت السياحية من خلال تقديم برامج إعلانية مجانية للفنادق والمكاتب، ناهيك عن الاستعلام السياحي فيما يخص المعلومات الخاصة بالفيزا أو تقديم مختلف خدمات النقل على المعابر الحدودية، مع تحضير المكاتب والشركات لمعرض دمشق الدولي والمهرجانات والتي تعتبر فرصة لمختلف المنشآت لجذب القادمين السياح.

> منشآت بلودان ومعظم المصايف السورية عاودت عملها

قروض الشهداء ووعد الحكومة المنتظر!

طرطوس- الوطن

في منتصف شهر تشرين الثاني من العام الماضي زار رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس طرطوس وخلال الزيارة ترأس اجتماعاً في مبنى المحافظة بحضور عدد من الوزراء والمحافظ وأمين فرع الحزب. وفي الاجتماع المذكور تمت المطالبة بدراسة القروض المستجرة من الشهداء قبل استشهادهم ومن ثم إعفاء ذويهم من تسديدها وعدم الاكتفاء بما قام به بعض رجال الأعمال في طرطوس من تسديد قرض هنا وآخر هناك لعدد من الحالات الحرجة.. وقد وعد رئيس الحكومة بتسديد الحالات الصعبة من هذه القروض ودراسة هذا الموضوع بكل أبعاده
وبعد أربعة أيام فقط من الاجتماع وتحديداً بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧ ترأس رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً نوعياً لوزارة المالية والمصرف المركزي والمصارف العامة وتقرر خلاله– لأول مرة– دراسة قروض الشهداء ووضع آلية خاصة لمعالجتها وتسديدها بهدف تخفيف العبء عن ذويهم.
ويومها استبشر ذوو الشهداء خيراً بعد أن قرؤوا الخبر في وسائل الإعلام وباتوا يسألون ويراجعون المصارف لمعرفة فيما إذا صدرت أي تعليمات من رئاسة مجلس الوزراء بخصوص القروض التي سبق أن تم استجرارها من أبنائهم الشهداء فيكون الجواب: كلا لم تصل!
اليوم وبعد مضي سبعة أشهر على الاجتماع ارتفعت وتيرة التساؤلات حول هذا الموضوع حيث نتلقى في مكتب «الوطن» في طرطوس عدة اتصالات يومياً من ذوي شهداء يسألون فيها عن مصير الدراسة ويشيرون إلى تراكم الأقساط عليهم لعدم قدرتهم على التسديد ويعبرون عن خوفهم من قيام المصرف العقاري وبقية المصارف باتخاذ إجراءات بحقهم من شأنها بيع بيوتهم أو حجز أي شيء يخصهم!
من جهتنا قمنا بالاتصال ببعض المصارف فأكدوا لنا أنهم لم يتلقوا أي تعليمات بخصوص قروض الشهداء وتمنوا أن تتم معالجة هذا الملف.. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل تحتاج دراسة هذا الملف إلى كل هذه الشهور؟ سؤال نضعه على طاولة رئيس مجلس الوزراء ونأمل التوجيه المناسب.

فلاحو حماة يشكون احتساب الشعير نسبة إجرام في قمحهم

المحافظ: رفعنا توصيات للحكومة لتسليم القمح المرفوض لمؤسسة الأعلاف

حماة- محمد أحمد خبازي

للموسم الثاني على التوالي ومنتجو القمح في محافظة حماة يشكون عند تسليمهم قمحهم لمراكز التسويق، من احتساب اللجان الشعير كنسبة إجرام في إنتاجهم، مؤكدين أن الذنب في ذلك ليس ذنبهم فهم استلموا بذارهم من فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار مخلوطاً بالشعير، ومن الطبيعي أن يجنوا محصولهم مخلوطاً بالشعير، ولكن اللجان في المراكز لم تعترف بذلك وعدّت الشعير نسبة إجرام ومن ثم حددت للعديد منهم القمح كدرجة ثانية أو ثالثة ما أدى إلى تخفيض سعر الطن ومن ثم تكبدهم خسائر فادحة لكون التكلفة أكبر وأعلى من قيمة محصولهم!
وبيّن بعض رؤساء المراكز أن التعليمات تقضي بذلك، وأن نسبة الإجرام ورفض بعض الكميات لمصلحة الفلاح، الذي ينبغي عليه غربلتها وإعادة تسليمها للمراكز نقية من الشعير كي يعطى الدرجة الأولى ومن ثم السعر المحدد من الحكومة.
بدوره شدد محافظ حماة محمد الحزوري في جولة له على مركزي استلام وتسويق الحبوب في السقيلبية وشطحة على أن المصلحة العامة فوق أي اعتبار وأن أي قرار أو إجراء يتم اتخاذه يصب في خانتها، مشيراً إلى أن المحافظة تسعى على الدوام لتقليص النفقات والأجور المترتبة على المنتجين والفلاحين ولاسيما فيما يتعلق بزيادة عدد القبانات الإلكترونية في مراكز استلام الحبوب التي تساعد في سرعة التسويق.
ولفت الحزوري إلى أن المحافظة رفعت توصيات للحكومة بإمكانية تسليم القمح المرفوض استلامه بالمراكز لمؤسسة الأعلاف على ألاّ يقل سعره عن سعر مادة الشعير.
وعزا مدير فرع مؤسسة الحبوب عزمي باكير رفض استلام كميات الأقماح لسببين الأول الأحوال الجوية والهطلات المطرية خلال نضج المحصول ما أفقده وزناً نوعياً وإضافة إلى انخفاض درجة تصنيفه وأحيانا رفضه، والثاني ارتفاع سعر التبن هذا العام ما يدفع المنتجين إلى تخفيض شفرات الحصادة وزيادة نسبة الشوائب في المحصول.
مشيرا إلى أن الخطة هذا العام تتضمن استلام ١٢٥ ألف طن من القمح وهي الكمية المتوقع إنتاجها خلال الموسم الحالي في مجال زراعتي حماة والغاب.
وأكد أنه تم أمس تحويل ١ مليار و٢٥ مليون ليرة للمصرف الزراعي التعاوني في المحافظة، كدفعة ثانية لصرفها للمزارعين الذين سلموا محصولهم إلى المراكز، وسبق للفرع تحويل ٥ مليارات و٣٠٠ مليون ليرة للمصرف الزراعي كدفعة أولى لمحاصيل الفلاحين مطلع الشهر الجاري.
وبيّن أن كميات القمح المسوقة إلى المراكز بلغت منذ بدء موسم الحصاد وحتى يوم أمس ٧٣ ألفاً و٣٥٣ طناً.

أمين محافظة السويداء:

إحالة الشكوى إلى التفتيش قرار غير صحيح

السويداء-عبير صيموعة

ثمانية أشهر وتفتيش السويداء يعطل عمل اللجنة الفنية الإقليمية بحجة التحقيق بخطأ فني جاء بناء على شكوى شخصية من أحد أهالي قرية مصاد، ما تسبب بتعطيل كل المشاريع السياحية والخدمية التي تعمل عليها اللجنة، لتأتي المفاجأة التي أصابت اللجنة وكانت من العيار الثقيل بالمقترحات التي انتهى إليها التقرير بإنهاء تكليف ثلاثة مهندسين في اللجنة ممن جرى مساءلتهم فقط! على الرغم من أن التقرير التفتيشي المعتمد رقم ٦٦١٠ /١٨–١ تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٨ توصل إلى أنه لا يوجد ضرر لأحد ولا منفعة مادية لأحد فيما تم اتخاذه من قرارات لدى اللجنة.
على حين استند التقرير على وجود خطأ فني وقانوني كانت اللجنة قد قدمت توضيحاً قانونياً حوله إلا أن معد التقرير لم يأخذ به و(ذلك حسب التظلم) الذي تم إعداده من المهندسين المختصين في اللجنة فضلاً عن أن معد التقرير لم يأخذ بعين الاعتبار أن اللجنة الفنية الإقليمية مؤلفة من عشرة أعضاء بمن فيهم خبير قانوني ولم ينل التحقيق أو المساءلة لكل أعضاء اللجنة كاملة وإنما تمت الانتقائية لأربعة أعضاء باللجنة منهم مهندس يتبع لنقابة المهندسين لم ينله أذى لكونه تابعاً للنقابة.
هذا ولم يتطرق التفتيش إلى المرسوم التشريعي رقم ٥ لعام ١٩٨٢ المعدل بالقانون لعام ٢٠٠٢ وتعليماتهما الموحدة التي تقضي بأن أي مخالفة لأسس التخطيط العمراني التي يراها أحد أعضاء اللجنة مخالفة تحال إلى الوزير المختص، حيث جرى تحويل المخالفة المزعومة إلى التفتيش وليس إلى الوزير بناء على شكوى مواطنين غير متضررين من الطريق وهذا يخالف أحكام المرسوم والقانون المذكورين، وهذا ما أوضحه كتاب مديرة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان، وما أكده الخبير القانوني في اللجنة الفنية الإقليمية (أمين عام المحافظة) وسيم عز الدين لـ«الوطن» بأن تحويل الشكوى إلى التفتيش كان قرارا غير صحيح لافتاً أنه جرى الاعتماد على خبير فني من خارج اللجنة فضلا عن وجود ملاحظات سابقة حول آلية عمله علماً أن أي خلل يجب إحالته إلى الوزير المختص وهذا ما لم يحدث كما تساءل الخبير القانوني أنه حتى ولو كان هناك خطأ فني في حقيقته فهل يستحق إنهاء التكليف لأصحاب الاختصاص في اللجنة؟
كما أكدت الكتب والمراسلات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن التفتيش لم يأخذ بكتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان المتضمن كتاب مدير التخطيط العمراني في الوزارة حول مخالفة التفتيش للمرسوم التشريعي رقم ٥ الذي ينص على أن يحال أي تحفظ للجنة إلى الوزير المختص واقتراح إلغاء العقوبة المقترحة، كما أن التفتيش لم يأخذ كذلك بكتاب معاون الوزير المتضمن شرحا للفقرة ب من المادة ٥٢ من قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢٤ تاريخ ١٩٨١/٧/٨ والتي تنص على ما يلي (تستهدف التوصيات الأمور التشريعية والتنظيمية ويتبادل العاملون في التفتيش الرأي بشأنها من المسؤولين والاختصاصيين وتعالج الإدارة هذه التوصيات ويمكن أن تخوض الحوار مع الهيئة في شأنها على أن تقدم رأيها فيها أو تضع الصكوك اللازمة لاعتمادها... الخ)، علماً أنه بناء على هذه المادة تم طلب رأي المدير المباشر بالوزارة وتم اقتراح بإلغاء العقوبة إضافة إلى وجود كتاب وزير الأشغال الذي تم توجيهه إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في دمشق متضمنا جميع المستندات اللازمة لطي العقوبة كما جرى إرفاق نسخة باليد إلى رئيسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش إلا أن التفتيش لم يأخذ بعين الاعتبار جميع الكتب والمخاطبات الرسمية ومن جميع الجهات التي توضح مخالفة التفيش للمرسوم التشريعي رقم ٥ والقانون ٤١ وتعليماتهما الموحدة.